

إلى السيد وزير العدل

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

التسجيل الالكتروني لعقود الشركات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،

لقد دخل التسجيل الالكتروني لعقود الشركات (القوانين الأساسية، بيع الحصص الاجتماعية، تغيير مقر الشركات تغيير غرض الشركة) حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2019 و عرفت نجاحا كبيرا لكن تفاجأ المحاسبون المعتمدون و المستقلون برفض إيداع هذه الوثائق من طرف كتابة الضبط بالسجل التجاري ببعض المحاكم (السجل التجاري بكل من مدينة سلا و الدار البيضاء و فاس نموذجا) بدعوى أن هذه الوثائق لا تحمل رقم التسجيل و رقم الأمر بالتحصيل الخاص بمصلحة التسجيل و التنبر التابعة لمديريات الضرائب على الصعيد الوطني.

لهذا نسألكم، السيد الوزير، عن ما ستقوم به وزارتك لتجاوز هاته العوائق.

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

لعايض عبد العزيز